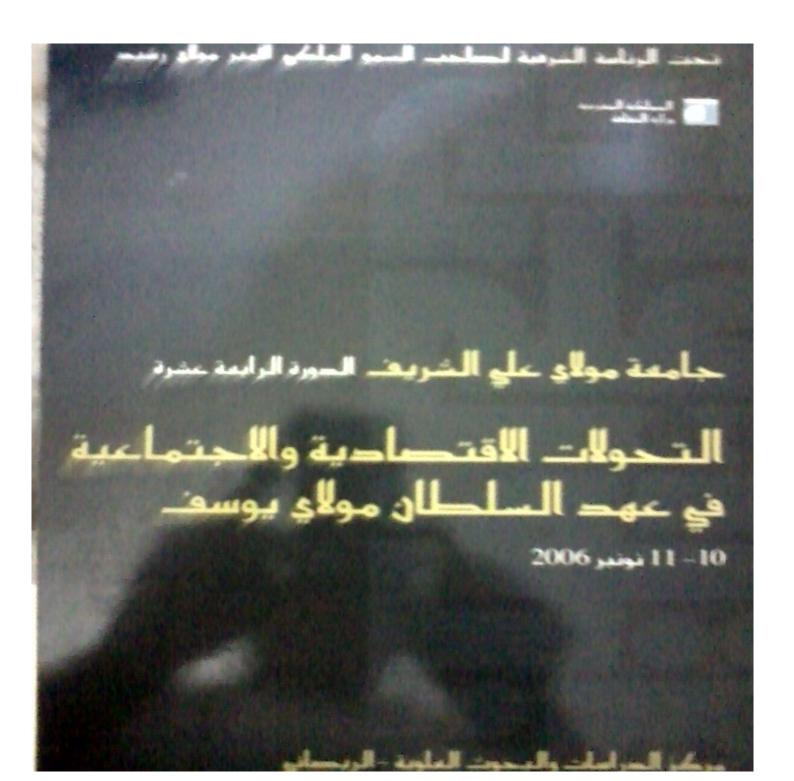
نشرت هذه الدراسة ضمن أشغال الدورة الرابعة عشرة لجامعة مولاي علي الشريف يومي 10 و 11 نونبر 2006 بمركز الدراسات والبحوث العلوية بالريصاني حول موضوع: "التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عهد السلطان مولاي يوسف"، ص.197-223.



## الرواج النقدي وإشكاليته في عهد السلطان مولاي يوسف



محمد الناصري

#### \* المقدمـة:

إن الفترة التاريخية التي يتضمنها هذا الموضوع هي جزء من المرحلة الرابعة من تطور تاريخ النقود بالمغرب، حسب تقسيم بعض الدارسين<sup>1</sup>، وهذه المرحلة تحتوي فترتبن:

فالأولى تبدأ من مؤتمر الجزيرة إلى عقد الحماية الفرنسية على المغرب وقيام الحرب العالمية في 1914. والثانية تنطلق من 1914 إلى بداية الاستقلال.

وسوف نستعرض في هذه الدراسة لأهم فترة في هذه المرحلة، لأن الرواج النقدي بالمغرب عرف تطورات مهمة ابتداء من عقد الحماية في 1912، حيث سيصبح الفرنك الفرنسي عملة رسمية إلى جانب "الحسني" العملة المحلية؛ وهذه الازدواجية النقدية ستكون دائما لصالح الفرنك كلما توالت الأزمات النقدية بالمغرب، والتي ستعصف بهذه الازدواجية، وذلك من خلال إصلاح جذري سيمكّن مغرب الحماية الفرنسية من عملة جديدة، أطلق عليها اسم "الفرنك".

وهذا الفرنك المغربي سيكون موحدا مع الفرنك الفرنسي، كما سيتمتع بالسعر القانوني والقوة الإبرائية، مع حق الانفراد بالرواج في المغرب.

لقد كان الرواج النقدي الشغل الشاغل لسلطات الحماية منذ مجيئها إلى المغرب، فقد جاء في تقرير إلى الجمعية الوطنية الفرنسية حول عقد الحماية في الفقرة المتعلقة بتأسيس المالية للحماية الفرنسية على المغرب، في ماي 1912 : «... أن مسألة الصرف سوف تكون من المسائل المهمة في التجارة التي يجب حلها.

فالبعض يرى أن الحل يكمن في المساواة بين الفرنك والبسيطة الحسنية، والبعض الآخر يرى بأن الاستقرار المالي في أن يستقر سعر الفرنك على 125 بسيطة حسنية المعمول بها اليوم، إلا أن النشاط التجاري يفترض في أن يرتفع هذا السعر إلى 150.

غير أن هذه الآراء تبدو متباينة فيما يخص الإجراءات التي يجب اتباعها لتحقيق استقرار الصرف: هل يتم نهج الإصلاح الذي طُيِّق في الهند، أي توحيد العملة ؟ أم العمل بالحلول التي استُعملت في تونس ؟ أم البحث عن خلق عملة ذهبية ؟ المهم أنه على المديرية العامة للمالية أن تواجه في أسرع وقت ممكن هذه المسألة الخطيرة»².

<sup>1 -</sup> Félix NATAF, « Le crédit et la banque du Maroc », Paris, 1929, p.9

<sup>&</sup>lt;sup>2</sup> - Bulletin du Comité de l'Afrique Française ; n° 8, Août , 1912, p.323.

وإذا كانت هذه هي آراء رجال الحماية الأوائل حول مستقبل الصرف بالمغرب في ظل الحماية الفرنسية، والذي وصفوه بأنه «مسألة خطيرة» يجب حلها بسرعة. فإلى أي حد انطبقت هذه الآراء على الواقع ؟

إننا في الحقيقة أمام إشكالية؛ والتي سوف نلخصها في ثلاثة أسئلة: كيف كانت الحالة النقدية في المغرب عشية مجيء الحماية ؟ ما هي التطورات التي عرفها الرواج النقدي قبل الإصلاح الذي جاءت به الحماية ؟ وما هو الحل الذي عرفته هذه "المسألة الخطيرة" ؟

لمُعالجة هذه الإشكالية، سوف تكون الإجابة على هذه الأسئلة الرئيسية الثلاثة بالتالي:

# أولا: النقود المتداولة بالمغرب عشية الحماية

لقد كانت العملة المغربية "الحسني"، هي العملة الوطنية بالبلاد، التي سكَّها السلطان مولاي الحسن سنة 1881، إلا أن الانهيار الكبير لهذه النقود في سنة 1902، بسبب الاضطرابات من جراء التدخل الأوروبي، وانتشار العملات الأجنبية بكميات كبيرة، فقد عُهِدَ للبنك المخزني الذي أنشا في 27 فبراير 1907 بمهمة إصلاح الوضع النقدي بالمغرب. وبعد قيام الحماية وتدفق الفرنسيين على المغرب، وازدياد التبادل التجاري مع فرنسا، اختفت العملة الإسبانية من منطقة الحماية الفرنسية، ولم يعد فيها سوى العملتين المغربية والفرنسية.

1- النقود المغربية: منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، عرف النظام النقدي المغربي عدة اختلالات أدت إلى اضطراب داخلي كبير، رغم بعض المحاولات الإصلاحية. إلا أن أهم محاولة إصلاحية كانت سنة 1881. وهي العملية التي أنهت النظام النقدي القديم الذي كان مبنيا حتى ذلك الحين على المقاييس والأوزان الشرعية. أما الإصلاح الجديد فقد تم على النمط الإسباني – الذي ينتمي للاتحاد اللاتيني - ذلك أن السلطان مولاي الحسن أخذ في الحسبان عملة "البسيطة"، ومن هنا جاء اسم العملة الجديدة، حيث أطلق عليها اسم "الحسني" أو "البسيطة الحسنية" نسبة إلى السلطان مولاي الحسن. وهي عملة فضية ضُربت على أساس "الدورو" الإسباني، وتزن 116،29 غرام، بخلاف "الدورو" أو "الريال" الذي يزن 25 غرام، وتكون من:

الدورُو ۚ أَو ۚ الرياْلُ، ونصفَ الْريال ....أ...أ...أ...منَ عيار ° 1000/ 900 ربع الريال أو الرباعة، وعُشُر

الريال أو الدرهم، و1/20 من الريال

هذه المحاولة الإصلاحية فشلت تماما، إذ أصبحت البسيطة الحسنية مماثلة للإسبانية، أي تُعطى لها نفس القيمة، رغم أن وزنها كان أعلى من الإسبانية. أما محاولة الإصلاح العزيزية التي نقصت من وزن الحسني الذي أصبح مساويا للريال الإسباني، أي 25 غرام، عوض 29؛ فبدورها انخفضت على غرار سابقتها. وقد قُدِّر انهيار العملة المغربية سنة 1902 بـ: 37 ٪.

أما النقود النحاسية فقد استمرت، ولم تعرف أي تغيير إلى غاية 1903؛ ففي هذه السنة سكَّ مولاي عبد العزيز بأوروبا نقودا نحاسية جديدة، كمحاولة للحدِّ من خطر انخفاض العملة، وهذه القطع كانت من النوع العُشري، حُدِّدت في: 1، 2، 5، 10 موزونات. وفي 1911 ضرب مولاي عبد الحفيظ سكة جديدة، ولكن بقي الدورو بـ: 25 غرام كما سكَّه من قبل مولاي عبد العزيز، ونفس الشيء بالنسبة لعملة مولاي يوسف، إذ بقي الحسني على ما كان عليه.

لقد بدا بوضوح لأوساط الأعمال الأجنبية المستقرة في المغرب مع بداية القرن، التي كانت تتأثر بتفاعلات هذا الانهيار والتقلبات التي عرفتها العملة المغربية، أن إصلاحاً نقديا داخلياً لن يكون هو الحل الناجع للحفاظ على مصالحهم؛ وبعبارة أخرى، فإن السيادة النقدية للمغرب كانت تُعارض من الخارج.

# النقود الحسنية



مالحسنمي: استعمل المغاربة هذه العلمة للملائة على إلى المسني، أي قطعة عسرة دراهم وعلى مطلق السكة الشيطريها مولاي المسن، ورغم ولائد المسن، ورغم ولائد المسني، ورغم المولاي عبد العزيز، ومولاي عبد العورية ومولاي عبد العورية على المعلق الدكاع الى العقد طل المسني فيطلق على جميع تلك السكاع الى العقد الناني من القين من القين وهو عزد من عشر في موزة من الهالي عالى المسائل على المسائل على المسائلة المسائلة

- المرور (Duro) على البليون، وهو جزء من عشر في الاستعمال الاسباني على البليون، وهو جزء من عشر في جزء آمن الهال المربال يسلوم والبليون، وهو جزء من عشر في عبود الاورو موافقا للريال دون قرق بينهها . و نتريجة لهذا المختلاف يه المستعمال حراء الاسبان عال تماشي المع فيلا عند محتابة عقد خراسة حرب تطوان 6860 و المالك نع حرفيا دو بان عشر فن عليون دور هيد ار بعما ثمة مليون ريال »

دورو هي اربعمائة مليون ريال»

- الحال (REAL): لفظ إساني، ومعناى ملكي، وقد الشخيل به المنهب مقات ملكي، وقد الشخيل به المنهب مقات مي القيالا، إذ كان الهال السباني بوسطات، كما الشخيل المالة على الهالم الكرب الأرب الدين المنهب كان يعرف بالهال العلى و ريال فرنفيه و ويساوية كان يعرف بالهال المنافي أو ريال فرنفيه المنهب كان يعرف بالهال الوائد تاريال كان قطعة 10 ده كانت نوز 10 المحتفى الهال المنهب الهال المنهبة والمسانية ، بعد حفول كانت ترفيها عظمة الهال الوائدية والسبانية ، بعد حفول هذه المحتفى الهال المنهبة والمحالة المنافع الله الله شنيه والمسانية ، بعد حفول الهال المنهبة والعربية والعربية والمعافية كالمحققة كانتها الهال المنافعة الهال المنافعة كانتها الهال المنافعة الهال المنافعة كانتها الهال المنافعة الهال المنافعة كانتها الهالية المنافعة كانتها الهالية المنافعة كانتها الهالية المنافعة المنافعة كانتها المنافعة كانتها كانت

- البسبيطة (PESETA): جمعها در بساسيط، ورقب عمل عملة اسباني اوقد عمري عملة البياني اوقد عمري عملة البيلة المنظمة المسبية المنظمة المنسية المسبية المنسية المسبية المنسية المنسبة المنسية المنسبة المنس

المنكال قطع النفود الجسنية كما رسمها المهندس المغربي

افل رد مسالة النقود مي عاريج المزب مي القرن الماسع عيش ...)



النقود ال النقود ال ينرن 35 ينرن 95

المرجع:

فالقوى المجتمعة في الجزيرة، سـتُكرّس طموحات هذه الأوسـاط، التي طالبت بخلق بنك للدولة المغربية، ذو طابع خاص، ويتمتع بحق إصدار العملة.

وهو الأمتياز الذي اعتُرف به لهذا البنك منذ إنشائه، وسيستعمل هذا الامتياز التداء من سنة 1910، إذ أصدر أوراقاً نقدية من فئة 20 ريال بمبلغ 10.600.000، إلا أن استعمالها ظل ضعيفا، إذ لم تُستعمل منها سنة 1914 إلا 40٪، نظراً لمبلغها المرتفع، كما أن المغاربة والأجانب كانوا ينفرون منها، ويهتمون فقط بعملة الحسني المعدنية، وبالعملات الأجنبية.

والجدير بالذكر أن فرنسا، قبل وبعد توقيع عقد الحماية كانت تشجع كثيرا، المغاربة والأوربيين على استعمال عملتها، وذلك عن طريق دفع مرتبات جنود الاحتلال بالعملة الفرنسية، وبإدخال أوراق نقدية إلى المغرب يُصدرها بنك الجزائر، رغم مساهمتها الكبيرة في بنك الدولة.

أما بعد عقد الحماية، فقد أصبحت العملة الفرنسية سواء منها الصادرة عن بنك باريس أو بنك الجزائر عملة رسمية، وقد أنشأ هذا الأخير فرعا له بالمغرب منذ 1912.

2- <u>النقود الأجنبية</u>: أصبحت النقود الإسبانية والفرنسية متداولة في المغرب منذ القرن التاسع عشر، وقد استمر رواجها رغم إنشاء بنك الدولة.

أ - العملة الإسبانية : وتسمى بـ "ألبسيطة" (PESETA) التي تكوّن خُمس "الريال" (REAL) أو "الدورو" (DURO) وكانت هذه العملة تروج بالمغرب قبل القرن التاسع عشر، حيث وقع القبول الرسمي لهذه العملة في المعاهدة التي عقدها السلطان مولاي سليمان مع اسبانيا سنة 1799، واستمرت متداولة بالمغرب إلى سنة 1845، عندما قُبِلت رسميا العملة الفرنسية، وحلَّت محلها من حيث قوة الرواج حتى سنة 1881، عندما قام مولاي الحسن بالإصلاح النقدي، فاستعادت العملة الإسبانية قوة رواجها، بعد أن تم على أساسها ضرب السكة الحسنية. فظلت العملتان أساسا للصرف في المغرب منذ ذلك الوقت حتى مطلع القرن العشرين، لينحصر رواج العملة الإسبانية في منطقة الحماية الإسبانية ومنطقة الحماية الإسبانية في 27 نونبر الفرنسية – الإسبانية في 27 نونبر الفرنسية أنه ابتداء من 1914 سيضعف تداول النقود الإسبانية بالمنطقة الفرنسية.

ُوقد أُجْرت المركزية العامة للمالية الفرنسية بحثا في الموضوع، يوم 25 يوليوز 1914، فأعطى النتائج الآتية للتوزيع النقدي بالمغرب <sup>3</sup> :

| العملة الإسبانية | العملة الحسنية | العملة الفرنسية | المنطقة           |
|------------------|----------------|-----------------|-------------------|
| 228.507          | 771.305        | 35.913          | المنطقة الإسبانية |
| 580.277          | 4.311.919      | 2.038.381       | منطقة طنجة        |
| 76.687           | 24.731.438     | 39.627.841      | المنطقة الغرنسية  |
| 885.391          | 29.804.762     | 41.702.185      | المجـمــوع        |

<sup>&</sup>lt;sup>3</sup> - André J. MARTY, « Le Franc Marocain Monnaie Satellite », Paris, 1951, p. 88.

\_

ب- العملة الفرنسية: رغم إنشاء بنك الدولة، فقد استمر تداول العملة الفرنسية بالمغرب، بل تزايد رواجها إلى جانب الحسني.

وقد تأخر مجيء العملة الفرنسية بالمغرب عن العملة الإسبانية. وعندما ستُصبح فرنسا كاسبانيا مجاورة للمغرب، من جهته الشرقية، سيغزو الفرنك الفرنسي أو السوق المغربية. وقد أصبحت قطعة 5 فرنكات الفرنسية، أي الريال (الفرنسي أو الجزائري)، تروج بالمغرب بصفة رسمية منذ 1945، خاصة بعدما اتخذ المخزن الريال الفرنسي – الذي كان معروفا بالريال الصغير أو ريال فرنصيص – كوحدة أساسية في الصرف بالمغرب، ما بين 1863 و 1881، ليتخلى عنه بعد ذلك، ويعود إلى الريال الإسباني من جديد. ومع ذلك استمرت العملة الفرنسية متداولة في المغرب، وسيزداد رواجها بعد أن تدخلت فرنسا عسكريا بالمغرب ابتداء من سنة المغرب، وسيزداد رواجها بعد أن تدخلت فرنسا عسكريا بالمغرب ابتداء من سنة المغرب، وسيزداد رواجها بعد أن تدخلت فرنسا عسكريا بالمغرب الشاوية، وقد الفرنك الجزائري يروج بالمغرب الشرقي والفرنك الفرنسي بمنطقة الشاوية، وقد العرنك الجنود الفرنسيون دورا كبيرا في هذا الرواج، إلا أن ذلك لم يكن ليتعدى المناطق المحتلة.

وانطلاقا من 1911، فإن احتلال فاس، وبداية عمليات "التهدئة"، كان بداية لتزايد وسرعة انتشار رواج الفرنك الفرنسي بالمغرب، وتزايد هذا الرواج كان يسير بموازاة عمليات "التهدئة"، لأن جنود الاحتلال كانوا يتقاضون رواتبهم بالفرنك، فعملوا بفعالية على ترويجه، من خلال اقتناء مشترياتهم بالفرنك من التجار المغاربة.

وهكذا، فبالإضافة إلى دورهم في تركيز سلطة الحماية، كانوا في نفس الوقت أداة فعالة في تثبيت رواج العملة الفرنسية بالمغرب، وبذلك تضاعف العمل الذي كان يقوم به بنك الجزائر بطريقة غير مباشرة.

### <u>ثانيا</u>: إشـكالية النظام النقدي بالمغرب في ظل الحماية قبل 1920

بإبرام عقد الحماية الفرنسية على المغرب سنة 1912، أصبح للفرنك الفرنسي مكانة مرموقة في السوق المغربية بفضل مجهودات بنك الجزائر، الذي عمل المستحيل من أجل توسيع نشاطه بالمغرب. وهكذا أصبح الفرنك عملة رسمية إلى جانب الحسني، إلا أن هذه الازدواجية النقدية أدت إلى عدة صراعات - إن صحَّ التعبير - بين الفرنك والحسني، انتهت بتنحية هذا الأخير، لينفرد الفرنك مؤقتا بالسوق المغربية.

#### 1- استحواذ العملة الفرنسية على السوق المغربية:

لقد عرف رواج العملة الفرنسية بالمغرب تطورا مهما، خاصة بعد عقد الحماية. ورغم امتياز بنك الدولة بمقتضى عقد الجزيرة، فإن بنك الجزائر نافسه؛ بل حاول ابتلاعه، والسيطرة على سوق الصرف المغربية.

إِن غزو السوق المغربية استأثر باهتمام البنك الجزائري، فقانون 5 يوليوز 1900، خوَّل لهذا الأخير إنشاء مؤسسات، وإصدار أوراق نقدية في المستعمرات ومناطق الحماية الفرنسية بإفريقيا.

وإذا كان فرض الحماية الفرنسية على المغرب بعد ذلك لم يكن سوى مسألة وقت، فالتفكير كان في تعارض المصالح التي سيخلقها نظام الحماية مع بنك الدولة؛ إذ أصبح مسيرو بنك الجزائر، وبعض مسؤولي الحكومة الفرنسية يفكرون في الاستحواذ على بنك الدولة. لذلك صدر قانون في 29 دجنبر 1911، يبيّن شروط إحدى الوكالات التابعة للبنك الجزائري في البلدان الأجنبية. وبعد حوالي شهرين من هذا التاريخ، تقدم البنك الجزائري بطلب لوزير المالية الفرنسي، ليسمح له بإحداث وكالات بنكية في المغرب، إلا أن هذا الطلب، لم يلق أي جواب رسمي، نظرا لتعثر فرض الحماية الفرنسية على المغرب، بسبب الظروف الدولية المعقدة.

وإحداث فروع للبنك الجزائري بالمغرب كان سيثير معارضة بعض الدول الموقعة على عقد الجزيرة. وأمام هذه الصعوبات عمد البنك الجزائري إلى المشاركة بجدية في تأسيس "البنك الجزائري – التونسي للتصدير".

وهكذاً، وبدعم من بنك الجزائر تمركز "البنك الجزائري- التونسي" خلال سنوات 1913، 1914 و 1915 في كل من طنجة، وجدة، الدار البيضاء، الرباط، مكناس وفاس. وقد عمِل هذا الأخير بنشاط على ترويج الفرنك الجزائري بالمغرب. ومع ذلك، فقد ساهمت ظروف خاصة إلى جانب مجهودات البنك الجزائري-التونسي في الرواج الكبير للفرنك الجزائري بالمغرب.

ذلك أنه ابتداء من شهر فبراير 1914، أصبحت جميع قوات الاحتلال الفرنسية بالمغرب تتقاضى رواتبها بالعملة الجزائرية، كما أنه منذ 1912 طلب وزير المالية الفرنسي من زميله وزير الخارجية أن تستعمل الخزينة الفرنسية حسابها بالبنك الجزائري لتأدية مصاريف جنود الاحتلال في المغرب بالعملة الجزائرية؛ غير أن الموافقة على هذا الطلب تأخرت إلى 23 يناير 1914.

وقد أجري بحث بإشراف مدير المالية حول توزيع تداول العملات الرائجة بالمغرب (الحسني، البسيطة الإسبانية والفرنك الفرنسي)، كما شمل البحث أيضا توزيع نوع العملة الفرنسية فأظهرت النتائج تفوقاً واضحاً لرواج الفرنك الجزائري على الفرنك الفرنسي 4.

| الأوراق النقدية الجزائرية | الأوراق النقدية الفرنسية | المنطقة           |
|---------------------------|--------------------------|-------------------|
| 10.340                    | 6.650                    | المنطقة الإسبانية |
| 1.058.240                 | 90.250                   | طنجة              |
| 18.462.140                | 8.056.500                | المنطقة الفرنسية  |
| 19.530.720                | 8.153.450                | المجموع           |
|                           |                          |                   |

#### 2- مسألة الصرف وإقصاء الحسني:

لقد كانت بداية الحرب العالمية في 1914، سببا في الخلل الذي أصاب الفرنك الفرنسي، مما سيفسح المجال للمزيد من تدفق الفرنك الجزائري على

<sup>&</sup>lt;sup>4</sup> - André J. MARTY, « Le Franc Marocain Monnaies Satellite », Paris, 1951, p. 89.

المغرب، خاصة بعد ارتفاع سعر البسيطة الحسنية بسبب ندرة الفضة وارتفاع سعرها.

لُذلك فإن سنة 1914 ستُسجَّل فيها أول أزمة نقدية يعرفها المغرب في ظل الحماية الفرنسية. وهذه الأزمة، وإن كانت خفيفة بالمقارنة مع الأزمتين اللاحقتين، فإنها ستكون لصالح الفرنك الذي سيصبح عملة رسمية بالمغرب ابتداءً من هذا التاريخ.

ذلك أن الأبناك الفرنسية بالمغرب كانت تستعمل مدخراتها من الفرنك لتسوية الديون مع الميتروبول ولا تحتفظ في خزائنها إلا بالضروري من أجل الحسابات الجارية، غير أن المدَّخرون بالمغرب أصابهم الخوف والهلع في 1914 الناتج عن الخلل في قيمة الفرنك<sup>5</sup> ومستقبل العملة الفرنسية بصفة عامة، فتهافتوا على الأبناك لسحب أموالهم واستبدالها بالحسني الذي ارتفع سعره نظراً لقيمته الذاتية.

ففي 2 غشت 1914 أخبر مدراء أبناك الدار البيضاء المدير العام للمالية، بأن الطلبات تفوق المدخرات، وأنهم سيضطرون لإغلاق أبوابهم.

وللتغلب على هذه الأزمة المفاجئة والحد من خطرها، اتخذت سلطات الحماية عدة إجراءات استعجالية:

1) بما أن بنك الدولة كانت حالته في وضعية متشابهة للأبناك الأخرى، ولم يكن بإمكانه مساعدة هذه الأخيرة، فقد قام بنك الجزائر بواسطة البنك الجزائري- التونسي بتقديم السيولة اللازمة لأبناك المغرب لمواجهة سحب المدخرات.

2) ولتفادي المضاربة في العُملات الرائجة بالمغرب، صدر ظهير في 4 غشت 1914 والمُتمَّم بظهير 7 دجنبر 1915، ينص على عقوبات صارمة (الغرامة والسجن) في حق كل مضارب في العملة.

3) أخيراً، لتفادي طلبات مالكي النقود الفرنسية لاستبدالها بالبسيطة الحسنية، صدر ظهير 4 غشت يخوِّل القوة الإبرائية للعملة الفرنسية، سواء كان مصدرها بنك فرنسا أو بنك الجزائر، أي أنه أصبح يروج رسميا في المغرب عملتان: العملة المغربية المعروفة بـ"الحسني" الممتَّلة خصوصا بالنقود المعدنية الفضية المتنوعة (الحسني، العزيزي، الحفيظي واليوسفي)، بالإضافة إلى الأوراق النقدية لبنك الدولة؛ والعملة الفرنسية المُمَثَّلة بمختلف النقود المعدنية والأوراق النقدية الفرنسية، إضافة إلى الأوراق النقدية لبنك الجزائر.

وهكذا يبدو من هذا الإجراء أن رواج العملة الفرنسية بالمغرب لم يلق الدعم الرسمي إلا ابتداء من 4 غشت 1914، وكأن مسؤولي الحماية بالمغرب كانوا ينتظرون الطروف الملائمة لكي يُتخذ هذا الإجراء !

ذُلُك أن الْقوى المحايدة أو الحليفة لفرنسا لم تكن لتعارض هذه السياسة النقدية الفرنسية بالمغرب، نظراً لانشغالها بأحداث الحرب العالمية.

كما أن هذه الدول لم تُبدي أي احتجاج من قبل، عندمًا تزايد انتشار رواج العملة الفرنسية بالمغرب، مما يؤكد أن هذه الدول كانت تنظر بعين الرّضا إلى السياسة النقدية الفرنسية في المغرب؛ إذ لم يكن الرواج الكبير للنقد الفرنسي بالمغرب

9

<sup>5-</sup> يرجع خلل قيمة الفرنك إلى توقف فرنسا في هذه السنة 1914 عن استبدال النقود بقيمتها ذهبا في الأبناك كما كان جاري به العمل من قبل؛ إذ كانت الأوراق النقدية تُستبدل أو تُصرف في البنك بقيمتها الأصلية 100٪، ثم مع توالي السنين نقصت قيمة الورقة البنكية حوالي 20٪، ثم 35٪، وأخيرا في 1914 توقف صرف الورقة النقدية (الفرنك) بالذهب؛ فتهافت الناس بالمغرب على استبدال الفرنك بالفضة، أي بالعملة المغربية "الحسني".

ليطرح أي مشكل اقتصادي لهذه الدول، بل على العكس من ذلك كانت له نتائج إيجابية مادام الحسني غير مستقر.

ففي الصيف كان الإقبال على "البسيطة الحسنية" شديدا لدفع ثمن المحاصيل، فترتفع قيمته، ثم تعود الأمور إلى عادتها الطبيعية بعد ذلك، وحتى سنة 1916، كان سعر العملتين بالمغرب في الأحوال العادية 125 بسيطة حسنية مقابل 100 فرنك.

إن الهدف من الإجراءات السالفة الذكر التي اتخذتها سلطات الحماية لتطويق الأزمة النقدية هو إعادة التحكم نسبياً في الاقتصاد المغربي بسبب ارتفاع الصادرات اتجاه فرنسا إبّان الحرب العالمية، ومن ثمَّ فإن الفرنك سيكون صرفه سلبياً بالمقارنة مع العملة المغربية، والحماية الفرنسية لم تكن لتقبل بتفوق الحسني على الفرنك.

#### أ - أزمـــــة 1917 :

لقد ساهمت ظروف جديدة في ارتفاع سعر الحسني: فالميزان التجاري المغربي سيعرف تحسنناً في الصادرات بسبب إقدام الإدارة الفرنسية على الرّفع من مشترياتها المغربية، كما أن ارتفاع ثمن الفضة، التي قلّ معدنها وكثُر الطلب عليها أدّى إلى ارتفاع سعر الحسني<sup>6</sup>؛ فاضطرت الإدارة الفرنسية إلى تحديد سعر الصرف في 124 بسيطة حسنية مقابل 100 فرنك.

ومع ذلك ففي صيف 1917 اقتربت البسيطة الحسنية من الفرنك تبعاً للتقلب العام لسوق العملات الفضية، واستفحلت الأزمة أكثر عندما قررت المكسيك أمام تصاعد سعر الفضة الخام. وقد تأثر المغرب مباشرة بذلك، حيث ازداد نقص الحسني بشكل كبير من السوق، فتمخض عن ذلك مشكل كبير، وهو مشكل التبادل التجاري مع المغاربة، الذي كان يتمُّ في مجمله بالحسني.

كما أن بنك الدولة بدا عاجزاً أمام الأزمة الجديدة، إذ أن إمكانياته كانت محدودة للحفاظ على استقرار الصرف، لأن دوره كان محصوراً في توفير مخزون من النقود، يكون كافياً ليتمكن من بيع وشراء الحسني بثمن ثابت، مهما كانت أهمية العرض والطلب، حفاظاً على استقرار سوق الصرف من المضاربة.

لقد كان بنك الدولة يقوم من حين لآخر بضرب عُملة الحسني تلبية للحاجيات، إذ كان له دائماً احتياطي. بيد أن ظروف الحرب أدت إلى صعوبة التزود بالفضة، فانعكس ذلك على بنك الدولة، حيث أصبحت باريس تتأخر في تزويده بطلباته المعتادة من النقود الحسنية التي كان يسكُّها هناك. وهكذا فإنه لم يتوصل في 1916 بأي شيء، رغم تزايد الحاجيات الملِحّة.

<sup>7</sup>- كان ثمن الفضة يساوي 100 فرنك للكيلوغرام سنة 1913، ثم انتقل سعرها سنة 1917 إلى 160 فرنك؛ بل بلغ 200 فرنك، واستقر في اكتوبر 1917 في 170 فرنك، وفي يناير 1919 بـ: 182,5 فرنك، وفي يناير 1920 بـ: 530,50 فرنك.

 <sup>&</sup>lt;sup>6</sup> في 1907 كان سعر الحسني ما بين 168 و147 بسيطة حسنية لـ: 100 فرنك؛ وفي 1908 كان ما بين 163 و 1907 ب.ح. لـ: 100 ف.، وفي 1919-1916 فكان بين 154 و 143 لـ: 100 ف.، وفي 1914-1916 كان بين 135 و 124 فرنك.

#### مبالغ البسيطة الحسنية التي أصدرها بنك الدولة<sup>8</sup>

| في 1915 4.141.775 ب.ح. | پ 19111911 ب.ح.   | فی |
|------------------------|-------------------|----|
| في 1917 1917 "         | پ 34.700.0001912  | فى |
| في 1918 1918 "         | " 19.241.000 1913 | فى |
| فى 19.887.000 1919 "   | " 13.598.000 1914 | فی |

إن ارتفاع ثمن الفضة، والخصاص في الحسني الذي ارتفع سعره، وعجز بنك الدولة عن تلبية الطلبات المتزايدة، وانهيار الفرنك الذي افتقد الناس ثقتهم فيه؛ كل هذا أدى إلى خلق مشكل في التبادل التجاري، وبالتالي إلى انفجار أزمة حادة في السوق المغربية، جعلت الإدارة الفرنسية تتخذ مجموعة من التدابير لتطويق هذه الأزمة.

وقد صدرت تلك الإجراءات بالجريدة الرسمية للحماية يوم 15 اكتوبر 1917، وهي عبارة عن قرار شبه رسمي، نصَّ على ما يلي:

«1- تسبيق جباية الترتيب بثلاثة أشهر عن الموعد الذي كانت عليه العادة في السنوات السابقة.

2- تمَّ طلب 15 مَ. من النقود المضروبة في باريس.

3- اتخاذ إجراءات جذرية ضدَّ احتكار العملة.

4- قامت الحماية بوضع كل ما لديها من الحسني رهن إشارة العموم، كما قامت الخزينة بمجهود مماثل.

5- المراقبة المشددة لأي تهريب نقدي اتجاه طنجة والمنطقة الإسبانية، عن طريق المنع التام لإرسال أي حوالة بريدية بالحسني، والمراقبة المشددة على الحدود.

6- مضاعفة التعامل بالفرنك الفرنسي، وعلى مديرية المالية التفكير في تهيئ ميزانية السنة المقبلة بالفرنك.

7- علَى المدير العام للمالية أن يلتحق بباريس لمناقشة متطلبات المرحلة القادمة»<sup>9</sup>.

هذه الإجراءات لم تكن كافية للخروج من الأزمة، إذ كان لابد من المساواة بين الفرنك والحسني كما جاء في هذا الإعلان الصادر بالجريدة الرسمية: « ابتداءً من يوم 8 أكتوبر [1917] ، فإن حكومة الحماية قررت – بهدف وضع حد لعدم استقرار الصرف، الذي يخلق اضطراباً في المبادلات، وكذلك استجابة لمتطلبات التجارة- قررت حكومة الحماية بأن مبيعات ومشتريات الحسني التي يقوم بها بنك الدولة المغربية لحساب الحماية، ستتم من الآن فصاعداً بثنائية 100، هذا الإجراء اتخذ لصالح الرخاء والصفاء العام.

-

 $<sup>^{8}</sup>$  - Felix NATTAF, «Le Crédit et la banque du Maroc», Paris, 1929, p. 15 & 17.

 $<sup>^9~</sup>$  - Bulletin du Comité de l'Afrique Française ; n° 9, 10 & 11 Septembre, Novembre 1917, p. 347-348.

كما تمّ رفع القيمة المتداولة للحسني عن قيمته المعدنية حتى يتوفر له الاستقرار والمساواة مع الفرنك في عمليّات الصرف، إذ حُدِّدت قيمة المقارنة بين العملتين كالتالي:

الــدورو (الريال) = 5 فرنكات نصف دورو = 2,5 " الربع (1/4 دورو) = 1,25 فرنكـاً القـرشـيـن = 0,50 " الـقـــرش = 0,25 " » 10.

إن هذا القرار الذي كان يهدف إلَى إقامة موازنة بين العُملة الفرنسية والحسني، اتُخذ من طرف سلطات الحماية بواسطة مذكرة بسيطة كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وليس بواسطة مرسوم أو ظهير.

وهذا القرار غير شرعي، لأنه خرق إجراءات عقد الحماية وعقد الجزيرة، وكان يُنذر بالقضاء على عملة الحسني، وهو دليل على بداية الإدارة المباشرة.

ورغم هذه الإجراءات المُتخذة، فإن الموازنة بين العُملتين ستستمر سنتين فقط، حيث ستبرُز أزمة الفرنك واضحة، لأنه في الأخير كان التفوق للحسني؛ مما جعل بنك الدولة مرة أخرى يواجه صعوبة في تلبية الطلبات المتزايدة.

#### ب- أزمـــــة 1919 :

لقد أدت الحرب العالمية إلى مضاعفة الطلب العالمي على الفضة التي انخفض إنتاجها بشكل كبير، مما أدى إلى انفجار سوق الِفضة اللّندنية.

وهذا الارتفاع الصاروخي لثمن الفضة كان أثره كبيراً بفرنسا، فإذا كان سعر الفرنك ظل ثابتاً تقريباً خلال الحرب، فإن الهدنة التي أعقبت الحرب، وتوقف دعم خزائن الحلفاء للخزينة الفرنسية، كان بداية لأزمة الفرنك.

ذلك أن سعر الفضة بالسوق الفرنسية كان مماثلاً للسوق اللَّندني حتى شهر فبراير 1919، إلا أنه سرعان ما ارتفع إلى ما يقارب الضعف بين شهر فبراير 1919 ونفس الشهر من السنة التالية، فانعكس ذلك على الفرنك الذي عرف انهياراً في قيمته.

وبما أنه لا فرق بين سبيكة الفضة والبسيطة الحسنية؛ إذ يكفي إذابة واحدة منها للحصول على الأخرى، وبما أن سعر الفضة قد ارتفع عن سعر الحسني المحدَّد من طرف الحماية، فإنه أصبح من السهل استبدال الفرنك بالحسني في شبابيك بنك الدولة، وبيع هذه العملة الفضية بالسعر المرتفع لهذا المعدن – وهي العملية التي كانت تقع عند كل أزمة – وهكذا انطلقت عملية المضاربة من جديد، حيث بدأت بطنجة، ثم في منطقة الإسبانية، لتنتقل بعد ذلك إلى المنطقة الفرنسية؛ وبذلك انتهى عهد التعايش السلمي بين الفرنك والحسني الذي دام سنتين، إذ انفجرت أزمة الصرف من جديد بالمغرب.

ففي 15 اكتوبر 1919 تمَّ الإعلان فجأة عن إلغاء المساواة النقدية بين الحسني والفرنك، مما أثار بلبلة داخل الساكنة المغربية<sup>11</sup>، فشُـلَّتْ حركة المبادلات تقريباً نظراً لسرعة تطور الأزمة. فقد ارتفع سعر الحسني إلى 60

-

<sup>&</sup>lt;sup>10</sup> - Ibid.

<sup>&</sup>lt;sup>11</sup> - Bulletin du Comité de l'Afrique Française ; n° 11 & 12 Novembre - Décembre 1919, p. 339 - 341.

بسيطة حسنية لـ: 100 فرنك<sup>12</sup>، ثم ما لبث أن تراجـع إلى 83 بسيطة حسنيـة لـ: 100 فرنك في 23 أكتوبر.

وهذه العاصفة في سوق الصرف المغربية تسببت في غليان الساكنة المغربية، خاصة في المدن الكبرى؛ إذ هوجمتْ الأبناك التي وجدت صعوبة في تلبية الطلبات المتزايدة، فاضطرت لإغلاق أبوابها رافضة صرف الفرنك المنهار بالحسني، وشُدِّدَتْ الحراسة عليها.

وهكذا وجدت سلطات الحماية نفسها أمام خيارين: إما الإبقاء على إجراءاتها غير الشرعية والإقدام على سحب النقود المعدنية من السوق، وبالتالي المس بالمصالح التي وُجِدَتْ الحماية لصيانتها، وإما تحرير السوق النّقدي، وهو قرار يحمل في طياته عدة تناقضات، ويصعب اتخاذه من طرف ممثِّلي دولة من المفروض أنها تحافظ على الأمن والتنظيم.

وقد تمَّ ترجيح الاختيار الثاني لتفادي أخطار الحوادث التي يُثيرها المعمّرون في مغرب لازالت به عمليات "التهدئة" متواصلة، وتمَّ إقرار حريّة الحسني، لكنه اختيار مصحوب بعدة إجراءات، تُرسِّخ في نفس الوقت تداول العملة الفرنسية الصادرة عن بنك فرنسا وبنك الجزائر.

وهذه أهم الإجراءات التي تمَّ إقرارها:

- على بنك الدولة بالمغرب أن يحدد باتفاق مع المديرية العامة للمالية الأسعار الواجب العمل بها.

- إصدار أوراق صغيرة من فئة : 0,25 - 0,50 - 1 و 2 فرنك.

- على المحتسبين ومُسَيِّري الأملاك المخزنية، وكل أرباب العمل ألاَّ يؤدّوا بأي عُملة أخرى غير الفرنك، باعتباره العملة الوحيدة الرسمية منذ 1 يناير 1920، ونفس الأوامر أُعطيت لمكاتب الحسابات.

- كتابة رسالة سلطانية تُقرأُ في الأماكن العمومية وفي المساجد، تحثُّ المغاربة على التعامل بالعملة الفرنسية.

- تحويل الميزانية الخاصة للحبوس التي كانت بالحسني إلى الفرنك، بدون الرفع من أثمنة الكراء التي تتلقاها هذه المؤسسة.

- تطبيق ظهير 1917 على المضاربين.

وهكذا هدأت الأزمة قليلاً بهذه الإجراءات التي مهدت إلى إلغاء الازدواجية النقدية التي كانت تُعتبر العامل الأساسي لكل الأزمات. إلا أن مفعول هذه الإجراءات كان هزيلاً، فمع وقف إجراءات الموازنة واصل الفرنك انهياره، بحيث في 8 فبراير 1921 أصبحت 100 فرنك تساوي 52,50 بسيطة حسنية، وهو أدنى سعر وصل إليه الفرنك. وتمَّ التهافت على الأبناك التي كانت عليها الحراسة مشددة. وفي الأوراش كان العمال يصرون على أن يكون الأجر بالحسني، وارتفع مستوى المعيشة، وتضررت التجارة. وإجمالاً فقد اضطربت الأوضاع، واندلعت عدة مظاهرات.

ويمكن إبراز نتائج هذه الأزمة في ثلاثة مستويات:

\_

<sup>&</sup>lt;sup>12</sup> - Daniel RIVET, « Lyautey et l'institution du protectorat Français au Maroc 1912 – 1925 ; t.3, Paris, 1988, p.119.

فمن الناحية الاقتصادية: اختفت النقود الجزئية، وأصبحت المبادلات صعبة، كما ارتفعت أسعار المواد الغذائية؛ إذ بلغت: 35 - 60 %، وتوقفت الأشغال، وتمَّ تعليق تنفيذ العقود والصفقات.

ومن الناحية المعنوية: فإن الورقة النقدية فَقَدَتْ 500٪ من قيمتها، وقد حصل هذا خاصة بناحية مراكش التي لم تكن خاضعة مباشرة للتأثير الفرنسي.

وعلى المستوى السياسي: كانت الأمور تُنذر بالتحول إلى الاضطرابات، وانتاب المغاربة نوع من التذمر والريبة والحذر الخفي. كما طالب المعمرون بتغيير المقيم العام وحلّ بنك الدولة.

لقد خلّف انهيار الفرنك استياءً كبيراً لدى الأوروبيين بالمغرب، فهاجموا الإقامة العامة والبنك الدولي ومديرية المالية، وحمّلوهم مسؤولية هذه الأزمة. وبالدار البيضاء تشكلت "لجنة للدفاع عن الفرنك"، التي كانت تُنظم المظاهرات، كما كتبت الصحف مقالات منددة بالسياسة النقدية في المغرب. أما الغرف التجارية والفلاحية فقدَّمت استقالتها احتجاجاً على انهيار الفرنك، ثم تبعتها بعض المجالس البلدية.

وهكّذا أصبحت الضرورة مُلحّة لإيجاد حلٍّ عاجل لهذه الأزمة المتفاقمة؛ بل بدأ التفكير بجدية من أجل إصلاح جذري لإنهاء هذه "المسألة الخطيرة" والمزمنة.

# <u>ثالثا</u>: الإصلاح النقدي بالمغرب (1920 – 1925) :

إن الحجم المتزايد الذي اتخذته أزمة الصرف بالمغرب ابتداءً من صيف – خريف 1919، وتحت ضغط الرسائل العاجلة من الإقامة العامة التي كانت تطالب بحل عاجل، بعثت الحكومة الفرنسية يوم 23 فبراير 1920 لجنة يرأسها المفتش العام، من أجل تقصِّي الحقائق، وتحديد أسباب هذه الوضعية التي لم تكن تُلائِم أصحاب المصالح المالية من الفرنسيين المتوفرين على رؤوس أموال بالفرنك، وكذلك لتمتيع الحماية في المغرب بنظام نقدي قار. وقد عقدت هذه اللجنة اجتماعاتها ما بين 28 فبراير و11 مارس لتدارس المشكل، حيث أسفرت عن النتائج التالية:

#### 1- نهاية ازدواجية العملة:

لقد كان الخلاف بين وجهتيْ نظر :

فمن جهة هناك المعمّرون الفرنسيون الذين يُحرّكهم بنك الجزائر وأوساط مالية أخرى موزّعة للقروض، وهؤلاء كانوا من أنصار الازدواجية النقدية. ومن جهة أخرى هناك بنك الدولة المغربية الذي كان بفضّل خلق عملة جديدة.

والغريب أن أحداً لم يفكّر في الحفاظ أو تقوية الحسني كعملة مغربية، التي كانت من ابتكار المغاربة، كما أن الجزء الكبير منها كان بحوزتهم.

ُ وقُد أُخُذت اللَّجنة السالفة الَّذكر كَقَاعدة للدراسة مشروع المدير العام للمالية المغربية (مشروع إلغاء النقود الرائجة بالمغرب).

وبعد مداولات عديدة، أصدرت هذه اللجنة نصاُّ تحول فيما بعد إلى ظهير؛ وهو ظهير 19 مارس 1920<sup>13</sup>، الذي يقرر ما يلي:

«- التَّخلِّي عن النقود الفَضية "الحسني" حفاظاً على النظام وسهولة المبادلات [!]

- سحب ُهذه النقود "الحسنية" من التداول في انتظار إقامة نظام نقدي طبيعي [؟!]

أما العملات التي ستبقى مستعملة في جميع المعاملات هي الفرنك، ليس فقط "بسبب الضمانات التي يوفرها"، ولكن أيضاً، لأنه أصبح العملة التي تُستخدم في الحسابات العمومية [!].

- وأخيراً، فإن سحب هُذه العملة المعدنية المحلّية سيكون لحساب العملة الصادرة عن بنك فرنسا وبنك الجزائر [!]».

لقد أعلن هذا الظهير عن توقيف القيمة القانونية والتحررية للعملة المغربية، وهو ما كانت تُمهد له سلطات الحماية منذ مدة؛ أي ضرب العملة المحلية وتنحيتها.

وهكذا تم جمع عُملة الحسني بشرائها بأوراق نقدية صادرة عن بنك فرنسا أو بنك الجزائر، كما أن العقود المبرمة بالحسني والتي أشرفت على نهايتها خلال أو بعد فترة الإلغاء، تمَّ تحويلها إلى الفرنك حسب الأسعار التي حُدِّدت بهذا الظهير<sup>14</sup>؛ وغداة هذا الإلغاء سينحصر الرواج بالأوراقِ النقدية السالفة الذكر .

وقد تمَّ استقبال هذا الظهير بارتياح من طرف الأوروبيين حسب ما ذكره ناطاف (NATAF)،مما أدى إلى الإتيان بمبالغ كبيرة من الحسني، والتهافت على شبابيك بنك الدولة وصناديق الحكومة لاستبدالها بالفرنك.

وقد سُحِب من التداول العام حوالي 220.000.000 بسيطة حسنية، منها: 5 مَ من منطقة طنجة، 15 مَ من المنطقة الإسبانية، وما بين 30 و 40 مَ من المنطقة الغير خاضعة للحماية.

ومشتريات سلطات الحماية للحسني، كانت قد بدأت قبل ظهير الإلغاء، فمن 15 اكتوبر 1919 إلى 10 مارس 1920، جُمعت 29.565.000 بسيطة حسنية.

وبعد مرور شهرين على تصفية الحسني، سيتم الإعلان عن ميلاد عملة جديدة بالمغرب!

2- تأسيس "الفرنك المغربي" ورواجه:

لقد كان برنامج الإصلاح النقدي في المغرب يقتضي في البداية إلغاء العملة المحلية "الحسني" من الرواج، وهو ما تمّ في ربيع 1920، حيث اختفى الحسني من التداول، فتكدَّس الجزء الأكبر من هذه العُملة في خزينة بنك الدولة، والجزء الآخر ظل رائجاً بالمنطقة

- André J. MARTY; « Le Franc Marocain monnaie satellite »; Paris, 1951, p.106.

<sup>&</sup>lt;sup>13</sup> - Félix NATAF, « Le crédit et la banque du Maroc » ; Paris, 1929, pp.22-24.

<sup>-</sup> Med. Larbi ben OTMAN, «Le Franc Marocain, histoire d'une monnaie disparue », Revue Dar Al-Niaba, n° 11,été 1986, p.12.

<sup>&</sup>lt;sup>14</sup>- يقول البند الثاني من هذا الظهير: « إلى غاية 20 أبريل ... كل مالك لهذه النقود [الحسني] يجب عليه بيعها لصناديقتا العمومية أو شُبابيك بنك الدولة، وذلك بثمن 10 فرنكات للريال، 50 فرنكات لنصف ريال، و2,50 ف. لربع ريال، فرنك واحد لعُشُر الريال، و50 سنتيماً لجزء واحد من 20 جزء من الريال، يُقبض ثمنها بالتراضي مع الحكومة، إما بأوراق بنك فرنسا أو بنك الجزائر» .

الإسبانية، ومنطقة طنجة، والمنطقة الغير خاضعة، أو بقي مكتنَزاً من طرف بعض الأثرياء. وأصبحت العملة الرائجة منذ اليوم الثاني للإلغاء تتكون من الأوراق النقدية لبنك فرنسا وبنك الجزائر.

وتحت ضغط حاملي الأسهم في بنك الدولة، وُضِع حد لهذه الحالة، حيث سيبدأ الفصل الثاني من سيناريو الإصلاح، إذ بعد شمِرين من صدور الظهير الأول، صدر ظهير آخر في 21 يونيو 1920، من أجل خلق عملة جديدة تحمل اسم "الفرنك المغربي" والتي لها السعر القانوني، والقوة الإبرائية. وقد عُهد إلى بنك الدولة المغربية بإصدار هذه العملة، وذلك بمقتضى امتيازه.

وهكذا عَمل بنك الدولة من خلال المفاوضات مع وزير المالية الفرنسي، ومع الحكومة الشريفة، على تحقيق اتفاق مباشر مع الخزينة الفرنسية من أجل ضمان المساواة بين الفرنك المغربي والفرنسي، ومن أجل أن يُعطي كذلك الضمانة (معدنية أو بالعملة الفرنسية) لأوراقه البنكية الحاملة اسم الفرنك<sup>15</sup>.

وهذه المفاوضات أدت إلى إبرام معاهدتين: الأولى مع الحكومة الشريفة في 28 دجنبر 1921، والثانية مع الخزينة الفرنسية في اليوم الموالي أي 29 دجنبر.

وبمقتضى اتفاقية 28 دجنبر 1921 حوَّلتْ حكومة الحمَاية لبنك الدولة 40 مَ بسيطة حسنية فضية، حتى يتمكن هذا الأخير من إنشاء "رصيد" معدني من نفس القيمة من السبائك الفضية. وبموازاة ذلك فتح البنك للحكومة الشريفة قرضا بدون فائدة حتى نهاية امتيازه (1947). وهذا القرض قابلٌ للاستعمال بحساب جار بمقدار 15 مَ فرنك، هذا بالإضافة إلى عقود أخرى مع الخزينة مدتها سنة بقيمة 12 مَ فرنك.

أما اتفاقية 29 دجنبر مع الخزينة الفرنسية، فكان الهدف منها هو ضمان المساواة بين الفرنك المغربي والفرنك الفرنسي؛ وفي هذا الإطار فتحت الخزينة الفرنسية بباريس حساباً جارياً لبنك الدولة المغربية، وقد التزمت الخزينة الفرنسية بتسبيق المقادير الضرورية على قدر الاحتياجات؛ وذلك من أجل التغلب على عجز ميزان الأداءات في المغرب، وقد التزم البنك المخزني بنفس الالتزام إذا ما حدثت الوضعية المعاكسة. وهذا الحساب الجاري سمح بمتابعة تغيُّرات ميزان أداءات إدارة الحماية كميزان عاجز عندما لا تغطي دخول الرساميل عجز الميزان التجاري وأداء فوائد القرض؛ أو كميزان دائن عندما تتخذ مبيعات البضائع ودخول الرساميل حجما اكبر.

وبمقتضى نفس الاتفاقية فإن بنك الدولة تعهد كذلك بتكميل ضمانته لإصدار أوراقه النقدية، فأودع بالخزينة العامة بباريس قدراً مالياً يساوي الفرق بين ثلث أوراقه النقدية المتداولة من الفرنك، وبين رصيده المعدني (النقود المعدنية والسبائك)<sup>16</sup>.

 $<sup>^{15}\,</sup>$  - Bulletin du Comité de l'Afrique Française ; n° 3, Mars 1922, p. 165 – 166.

<sup>-</sup> Bulletin du Comité de l'Afrique Française ; n° 9, Septembre 1922, p. 429.

<sup>16-</sup> في 31 دجنبر 1922، بلغ الرصيد المعدني للبنك حوالي 2مَ من النقود والسبائك الذهبية وأزْيَد من 48 مَ من النقود والسبائك الفضية، إضافة إلَّى مخزونِ من الفرنك بَّالخزينة الفرنسية وعُملاتٍ أجنَّبية أُخرى، والكل يمثل مجموعاً يساوي 86 مليون فرنك؛ والرواج الكلِّي يساوي 241 مليون، أي 35٪، فيها 20٪ تتشكل من وحدات لها قيمة مستقلة عن الفرنك.

وقد دخلت هاتين المعاهدتين حيِّز التطبيق انطلاقاً من فاتح يناير 1922؛ إلا أن الاتفاقية الأولى (اتفاقية 28 دجنبر 1921) تم تعديلها باتفاقية 10 نوفمبر 1924، التي قررت بيع عملة الحسني لبنك الدولة. وبتطبيق هذه الاتفاقية بين حكومة الحماية وبنك الدولة، تكون مشكلة الحسني قد انتهت بالمنطقة الفرنسية. أما اتفاقية 29 دجنبر 1921، والمبرمة لمدة ثلاث سنوات، فقد جُدِّدت مع بعض التعديلات باتفاقية 29 دجنبر 1924، ولمدة جديدة هي ثلاث سنوات. وقد تمَّ التوقيع على ملحق لهذه الاتفاقية في 27 يونيو 1927، بعد أن أُدخلت عليها بعض التنقيحات، لضمان الزيادة في صلاحية ثلاث سنوات أخرى، ابتداءً من 31 دجنبر 1927.

هذا عن "رصيد" الفرنك المغربي و"توحيده" بالفرنك الفرنسي، أما عن نوعيَّة النقود التي تتكوَّن منها هذه العُملة الجديدة، فقد أصدر بنك الدولة في البداية أوراقاً نقدية من فئة: 5 ، 10 ، 20 ، 50 ، 100 و1000 فرنك، ثم أصدر ورقة 500 فرنك؛ كما سكَّ أيضاً نقوداً معدنية (من النيكل والكيبرونيكل والبرونز) تقسيمية، من فئة: فرنك واحد، 50 و25 سنتيماً.

وقد تطور رواج هذه العملة الجديدة منذ إصدارها في 1920، سنة بعد أخرى، إلا أن هذا الرواج النقدي بالمغرب كان يعرف حركات تراقصية فصلية، تدل على أن هذا الرواج يتحدد خصوصاً بالحاجيات الواقعية للتجارة والصناعة. فمثلاً: في 1921 بلغ رواج الفرنك المغربي أقصاه بمبلغ: 165.179.000 فرنك في فاتح أكتوبر 17، وهو الوقت الذي كانت فيه حركة العمل في أوجها، وفي 31 دجنبر تراجع هذا الرواج إلى 140.131.635. أما في سنة 1922 فبلغ هذا الرواج أقصاه في شهر شتنبر بمبلغ: 275.112.000 بعد أن كان في 21 يناير في رقم أدنى: 275.112.000 فرنك، ليُصبح في 31 دجنبر: 240.941.790 فرنك <sup>18</sup>.

ومن خلال المُنحنى الذي رسمه رواج العملة الجديدة في بداية عشرينيات القرن العشرين يُلاحظ بأنه كان يصل أعلى درجاته في شتنبر وأكتوبر، بينما يُسجل أدنى درجاته في يناير وفبراير، أي الفترة التي توافق بالضبط فترة الحركة النشيطة، وفترات انخفاض حركات الأعمال والخدمات في مغرب بداية الحماية.

## 3- الفرنك المغربي وإقصاء العملات الأخرى:

إن الإصلاح النقدي الذي أقدمت عليه الحماية، والذي استعرضنا فصله الأول والثاني، كان الهدف منه هو استعادة الوضعية المالية بالمغرب لقوتها وهدوئها، رغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي كان لها تأثير على العالم أجمع بعد الحرب العالمية.

ومن أجل ضمان رواج نقدي سليم، وبالتالي انتظام المبادلات المحلية، والعمل على تفادي اضطرابات الصرف، كان لابد من تطبيق الفصل الثالث والأخير من هذا البرنامج الإصلاحي.

لقد كان الفرنك المغربي نفسه منذ البداية يعاني من منافسة أوراق بنك فرنسا وأوراق بنك الجزائر، وهو ما يدل على أن الازدواجية النقدية

<sup>18</sup> - Bulletin du Comité de l'Afrique Française ; n° 7, Juillet 1923, p. 387 - 388.

17

 $<sup>^{17}\,</sup>$  - Bulletin du Comité de l'Afrique Française ;  $\,n^{\circ}\,$  9, Septembre 1922, p. 429.

كانت لا تزال قائمة بالمغرب، وقد جاء الفصل الأخير من المخطط الإصلاحي لوضع حدِّ لها.

وفي هذا الإطار صدر في 4 مارس 1922 المرسوم الوزيري الذي نص عليه البند 4 من ظهير 21 يونيو 1920، وهذا المرسوم يُقرِّر ابتداءً من فاتح يوليوز 1922 أن يتمَّ توقيف العمل بالامتياز الذي كانت تحظى به عملات بنك فرنسا وبنك الجزائر في رواجهما بالمغرب، والذي كان منحه لها الظهير السالف الذكر، وبالتالي تقرر بمقتضى هذا المرسوم الوزيري تجريد هاتين العملتين من أسعارهما القانونية بالمغرب.

وهذا الإجراء الهام كان من نتائجه تأثير إيجابي على رواج فرنك بنك الدولة، بحيث أصبح الرواج متجانساً، وهو ما كانت تتوخاه بنود عقد الجزيرة عندما أعطت لبنك الدولة المغربية امتياز إصدار النقود.

وإذا كان هذا المرسوم الوزيري قد سمح بضمان التنفيذ العادي لاتفاقية 29 دجنبر 1921 بين بنك الدولة والخزينة الفرنسية فإن بنك الجزائر رفض سحب أوراقه المالية، بل استمر في نشاطه، خارقاً بذلك القانون النقدي المحلي. وهكذا ففي 1923 فإن 33٪ من الأوراق النقدية المتداولة في المغرب كانت صادرة عن بنك الجزائر، كما بلغت 47٪ في 1924 <sup>19</sup>.

ولوضع حدّ لهذه الحالة الشاذة، صدر ظهير في 6 يناير 1925، يُخضع بموجبه إلى ترخيص مسبق كل استيراد لأوراق نقدية أجنبية، كما أَوْكَلَ هذا الظهير إلى بنك الدولة المغربية بجمع الأوراق غير قانونية، وإعادة إرسالها إلى مصدرها، بينما اختصت السلطات العمومية بمراقبة صرف هذه النقود الأجنبية في البلاد.

وبهذا القرار يمكن اعتبار أن "الفرنك المغربي" الصادر عن بنك الدولة قد تمكّن من الأنفراد بالرواج النقدي في المغرب؛ وكذلك يكون الإصلاح النقدي الذي ابتدأ رسمياً في 1920 قد أشرف على نهايته، وذلك بتعويض الفرنك المغربي للعملة القديمة المخزنية "الحسني"، وإقصاء العملات الأخرى، وانفراده بالرواج في مغرب الحماية الفرنسية.

#### \* الخاتمــة:

وخلاصة القول أن المغرب فَقَد استقلاله الاقتصادي والمالي منذ 1904، أي قبل فُقدانه لاستقلاله السياسي في 1912، أما استقلاله النقدي فقد تأخر إلى 1920، حيث سيصبح بعد ذلك نقداً تابعاً ومرتبطاً بالنظِام النقدي الفرنسي.

وسبب هذا التأخير راجع إلى الصراع الذي كان دائراً بين رجال المال الفرنسيين، بالإضافِة إلى الظروف الدولية المعقدة.

إلا أن قيام الحرب العالمية الأولى سيحرر فرنسا من التزاماتها الدولية؛ كما أن نهاية هذه الحرب مكَّنتها من عدّة أسهم في بنك الدولة المغربية انضافت إلى حصتها الكبيرة في هذا البنك.

وهكذا لم يبق إلا التنافس الذي كان دائراً بين أصحاب بنك باريس والأراضي المنخفضة (الذي كان مهَّد لسيطرته المالية والاقتصادية في السوق المغربية منذ 1902)، وبين أصحاب بنك ميرابو والاتحاد الباريسي الذي وصل متأخراً إلى السوق

\_

<sup>&</sup>lt;sup>19</sup> - André J. MARTY, « Le Franc Marocain Monnaie Satellite », Paris, 1951, p. 114.

المغربية بواسطة بنك الجزائر، عندما ساهم في تمويل الحملات العسكرية الفرنسية على المغرب. إلا أن هذا التنافس سرعان ما انتهى في 1925 لصالح بنك باريس، عندما تدخلت وزارة الخارجية الفرنسية والإقامة العامة لعقد اتفاق بين البنكين؛ وبذلك انفرد بنك باريس والأراضي المنخفضة بالسوق المغربية من خلال بنك المخزن.

وهكذا يكون قد تمَّ تطبيق الإصلاح النقدي الذي كانت تتغنى به الحماية الفرنسية منذ البداية، عندما وصفت مسألة الصرف بالمغرب بأنها «مسألة خطيرة» "يجب حلها بسرعة"؛ إذ انتهى الاستقلال النقدي المغربي، وأصبح نقداً تابعاً لفرنسا.

لقد كان هدف فرنسا من وراء هذا "الإصلاح" أو "التحديث" النقدي هو إحكام سيطرتها على السوق المغربية وإخضاعها لنظامها من أجل استغلال البلاد والعباد في ظروف ملائمة! وهذا ما حصل بالفعل.

#### الببليوغرافية:

#### 1- المراجع العربية:

- عمر أفــــا، "مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر (سوس 1822-1906)"، الدار البيضاء، 1988.
- " "، "مشكلة النقود ومحاًولات الإصلاح في مغرب القرن التاسع عشر"، الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، أيام دراسية 20-23 أبريل 1983، منشورات كلية الآداب، الرباط، ص.73- 89.
  - محمد خير فارس، " تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب 1912- 1939"،
    - جرمان عياش، "أصول حرب الريف"، ص.305- 306.
- آلبير عباش، " المغرِّب والأستعُّمار، حصلة السبطرة الفرنسية"، ط.1، الدار البيضاء، 1985.

## 2- المراجع الأجنبية:

- Félix NATAF, « Le crédit et la banque du Maroc », Paris, 1929.
- André J. MARTY, « Le Franc Marocain Monnaie Satellite », Paris, 1951.
- Daniel RIVET, « Lyautey et l'institution du protectorat Français au Maroc 1912 1925 », t.3, Paris, 1988.
- Revue Dar Al-Niaba, n° 11,été 1986.
- Bulletin du Comité de l'Afrique Française ; n° 8, Août, 1912.
- Bulletin du Comité de l'Afrique Française; n° 9, 10 & 11 Septembre, Novembre 1917.
- Bulletin du Comité de l'Afrique Française ; n° 11 & 12 Novembre Décembre 1919.
- Bulletin du Comité de l'Afrique Française ; n° 3 & 9, Mars Septembre 1922.
- Bulletin du Comité de l'Afrique Française ; n° 7, Juillet 1923.
- Bulletin du Comité de l'Afrique Française; n° 12, Décembre 1924.